ـ الباب السَّادِس

المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول.

فالفعل المعلوم : ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام، نحو: مصَّرَ المنصورُ بغداد.

وإذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرّد المعلوم ـ الذي قبل آخره ألفٌ ـ ضميرُ رفعٍ متحركٌ، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعلُ) ـ نحو: سامَ يَسومُ، ورام يرومُ، وقاد يقُود ـ ؛ ضُم أوله، نحو: سُمْتُه الأمر، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش.

وإن كان من باب (فعل يفعِلُ) ـ نحو: باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضامَ يضيمُ ـ ؛ أو من باب (فعل يفعلُ) ـ نحو: نال ينالُ، وخاف يخافُ ـ ؛ كُسِرَ أَولهُ، نحو: بِعتُهُ، وجِئتُهُ، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير، وخِفْتُ الله.

ـ والفعلُ المجهول : ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراض ؛ إما للإيجاز اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره فتُكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرمُه أن يُذكر إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به صريحاً، مثل : يُكرَم المجتهدُ.

أو غير صريح، مثل : أُحسنْ فيحسَن إليك.

أو الظَرفُ، مثل : سُكنت الدارُ، وسُهرتِ الليلةُ.

أو المصدرُ، مثل : سِير سيرٌ طويل.

ولا يُبنى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: يُكرم المجتهدُ.
أَو بغيره، مثل: يُرْفَقُ بالضعيف.
وقد يُبنى من اللازم؛ إن كان نائبُ الفاعل مصدراً، نحو: سُهر سهرٌ طويلٌ.
أو ظرفاً، مثل: صيم رمضانُ.

بناء المعلوم للمجهول

متى حُذفَ الفاعلُ من الكلام؛ وجب أن تتغيّر صورة الفعل المعلوم.
ـ فإن كان ماضياً: يُكسر ما قبل آخره، ويُضم كل مُتحرك قبله، فتقولُ: كسر؛ وأَكرم؛ وتعلم؛ واستغفر: كُسِر؛ وأُكرِمَ؛ وتُعلِّمَ؛ واسْتُغْفِرَ.
ـ وإن كان مضارعاً: يُضمّ أوَّلهُ، ويُفتح ما قبلَ آخره، فتقول في: يَكسِرُ؛ ويُكرِمُ؛ ويَتعلمُ؛ ويَستغفِرُ: يُكسَرُ؛ ويُكرَمُ؛ ويُتعلَّمُ؛ ويستغفَرُ.
ـ أما فعلُ الأمرِ: فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناءُ الماضي ـ الذي قبلَ آخره ألفٌ ـ للمجهول ـ إن لم يكن سُداسيّاً ـ: تُقلبُ ألفه ياءً، ويُكسَرُ كلُّ متحرَّكٍ قبلَها، فتقولُ في:
باعَ وقال: بِيع؛ وقيلَ.
وفي ابتاعَ؛ واقتادَ؛ واجتاحَ: ابتِيعَ؛ واقتيدَ؛ واجْتِيحَ.
والأصل: يُبيعَ؛ وقُوِلَ؛ وابتِيعَ؛ واقتُوِدَ؛ واجتُوِح.
فإن كان على ستة أحرفٍ ـ مثل استتابَ واستماحَ ـ: تُقلَب ألِفُه ياءً، وتُضَمّ همزتُه وثالثُه، ويُكسَر ما قبلَ الياءِ، فتقول: أُستُتيبَ؛ وأُستُميحَ.

وإن اتصلَ ـ بنحو(سِيمَ؛ ورِيمَ ؛ وقِيدَ) ـ من كل ماضٍ مجهول ثلاثيٍّ أجوفَ ضميرُ رفعٍ متحركٌ؛ فإن كان يُضَمُّ أوَّلُه في المعلوم نحو(سُمتُه الأمرَ، ورُمتُ الخيرَ، وقُدْتُ الجيشَ)؛ كُسِرَ في المجهول؛ كيلا يَلتبسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقولُ: سِمتُ الأمر، ورِمتُ بخيرٍ، وقِدتُ للقضاءِ.

وإن كان يُكسَرُ أوَّله في المعلوم ـ نحو: بعته الفرَسَ، وضمتُه، ونِلته بمعروفٍ ـ؛ ضُمَّ في المجهول، فتقول: بُعت الفرَسَ، وضُمت، ونُلْتُ بمعروفٍ.

وإذا أُريد بناءُ المضارع ـ الذي قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ ـ للمجهول: يُقلَب حرفُ المدِّ ألفاً، فتقول في:

يقولُ؛ ويبيعُ: يُقالُ؛ ويُباعُ.

وفي يستطيعُ؛ ويَستتيبُ: يُستطاعُ؛ ويُستتابُ.

الصحيح والمعتل

ينقسم الفعلُ ـ باعتبار قوةِ أحرفه وضَعفها ـ إلى قسمينِ:

صحيحٍ، ومُعتل.

ـ فالصحيح: ما كانت أحرُفه الأصلية أحرفاً صحيحة، مثل: كتبَ؛ وكاتبَ.

ـ وهو ثلاثة أقسامٍ:

سالِمٌ، ومهموزٌ، ومُضاعَفٌ.

ـ فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفهِ الأصليّةِ حرفَ علّة، ولا همزة، ولا مضعَّفاً، مثل: كتب؛ وذهب؛ وعلمَ.

ـ والمهموز: ما كان أحدُ أحرفِه الأصليةِ همزة.

ـ وهو ثلاثة أقسامٍ:

مهموزُ الفاء: كأخذ.

ومهموزُ العين: كسألَ.

ومهموزَ اللام: كقرَأَ.

ـ والمضاعفُ: ما كان أحدُ أحرفِه الأصليةِ مُكرّراً لغيرِ زيادة.

وهو قسمان:

ـ مضاعَفٌ ثُلاثيٌّ: كمدَّ ومَرَّ.

ـ ومضاعَفٌ رُباعيٌّ: كزَلزَلَ؛ ودمدمَ.

فإن كان المكرَّرُ زائداً ـ كعظَّمَ؛ وشَذَّبَ؛ واشتدَّ؛ وادهامَّ؛ واعشوشبَ ـ؛ فلا يكون الفعل مضاعفاً.

ـ والفعلُ المعتلُّ: ما كان أحد أحرفهِ الأصليَّة حرفَ عِلَّة، مثل: وَعَدَ؛ وقالَ؛ ورَمى.

وهو أربعةُ أقسام:

مثالٌ، وأجوفٌ، وناقصٌ، ولَفيفٌ.

فالمثال: ما كانت فاؤُهُ حرفَ علَّة؛ كوَعَدَ ووَرِثَ.

والأجوفُ: ما كانت عينُه حرفَ علة؛ كقالَ وباع.

والناقصُ: ما كانت لامُه حرف علة؛ كرَضِيَ ورمى.

واللَّفيفُ: ما كان فيه حرفانِ من أحرف العلة أصليَّان، نحو: طَوى ووَفى.

وهو قسمانِ:

لفيفٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

فاللَّفيف المقرون: ما كان حَرفا العلةِ فيه مُجتمعينِ، نحو: طوى ونوى.

واللفيفُ المفروقُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترقينِ، نحو: وَفى ووَقى.

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ ـ في المضارع والمزيدِ فيه ـ بالرُّجوع إلى الماضي المجرَّد.

المجرد والمزيد فيه

الفعلُ ـ بِحسَبِ الأصلِ ـ:

ـ إما ثلاثيّ الأحرفِ: وهو ما كانت أحرفهُ الأصلية ثلاثةً ـ ولا عِبرةَ بالزائد ـ، مثل: حَسُنَ وأَحسَّنَ، وهَدى واستهدى.

ـ وإما رُباعيّها: وهو ما كانت أَحرفهُ الأصليه أربعةً ـ ولا عبرةَ بالزائد ـ، مثل: دحرَجَ وَتدَحرجَ وَقشعرَ واقشعرَّ.

وكلٌّ منهما إما مجرَّدٌ وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ: ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية ـ أي: لا زائدَ فيها ـ ، مثل: ذهبَ ودحرجَ.

والمزيدُ فيه: ما كان بعضُ أحرفِ ماضيهِ زائِداً على الأصل، مثل: أذهبَ وَتدحرجَ.

وحروفُ الزيادة عشَرَةٌ؛ يجمعها قولك: (سألتُمونيها).

ولا يُزادُ من غيرها إلاَّ كان الزائدُ من جنس أحرف الكلمة؛ كعَظَّمَ واحمَرَّ.

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجرَّدُ ثلاثة أحرف؛ وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف؛ وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستَّة أحرف.

ـ والفعل المجرَّد قسمانِ:

مجرَّدٌ ثلاثيّ: وهو ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقطْ من غير زيادةٍ عليها، مثل: ذهبَ؛ وقرأ؛ وكتبَ.

مجرَّدٌ رباعيٌّ: وهو ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقطْ لا زائدَ عليها، مثل: دحرجَ؛ ووسوسَ؛ وزلزلَ.

والمَزيدُ فيه قسمان أيضاً:

مزيدٌ فيه على الثُّلاثي: وهو ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفٌ واحدٌ، مثل: أكرمَ.

أو حرفانِ، مثل: انطلقَ.

أو ثلاثة أحرفٍ، مثل: استغفرَ.

ومَزيدٌ فيه على الرُّباعي: وهو ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصليةِ حرفٌ واحدٌ، نحو: تَزلزلَ".

أوحرفان، نحو: احرنجمَ.

الجامد والمتصرف

الفعلُ ـ من حيث أداؤُهُ معنىً لا يتعلَّقُ بزمان، أو يَتعلقُ به ـ قسمان: جامدٌ؛ ومُتصرفٌ.

ـ الفعل الجامد:

الفعلُ الجامد: هو ما أشبهَ الحرفَ؛ من حيث أداؤه معنًى مُجرَّداً عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال؛ فلزِمَ مِثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايلُها.

وذلك مثل: ليسَ؛ وعَسى؛ وهَبَّ؛ ونِعمَ؛ وبِئسَ.

- وهو:

إما أن يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل: عسى ؛ وليسَ ؛ ونِعْمَ ؛ وبِئس ؛ وتبارك اللهُ - أي: تقدَّسَ وتنزَّهَ -.

أو صيغةَ المضارع، مثل: يَهبطُ - بمعنى يصيحُ ويَضِجُّ -.

أو صيغةَ الأمر، مثل: هَبْ ؛ وهاتِ ؛ وتعالَ.

ومن الأفعال الجامدة: قَلَّ - بصيغة الماضي - للنفي المَحضِ، فترفعُ الفاعلَ مَتلُوّاً بصفةٍ مُطابقةٍ له ؛ نحو: قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك، وَقلَّ رجلانِ يفعلانِ ذلك - بمعنى: ما رجلٌ يفعلُ ذلك -.

وإذا لحِقته (ما) الزائدةُ كفَّتهُ عن العمل، فلا يَليه حينئذ إلا فعلٌ ؛ ولا فاعلَ له ؛ لجريانهِ مجرى حرف النفي، نحو: قلَّما فعلتُ هذا، وقَلما أفعلهُ - أي: ما فعلت، ولا أفعل -.

ومنه قول الشاعر:

قَلَّما يَبْرَح اللَّبيبُ، إلى ما
يُورِثُ المجدَ، داعياً أو مُجيبا

أي لا يزالُ اللبيب داعياً.

وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

صدَدْتِ، فأطوَلتِ الصُّدودَ، وقَلَّما
وِصالٌ على طُول الصُّدود يَدُومُ

ومثل: (قلَّما) في عدم التَّصرُّفِ: (طالما) ؛و(كثُرَ ما)، و(قَصُرَ ما)، و(شَدَّ ما): فإنَّ (ما) فيهنَّ زائدة للتوكيد، كافةٌ لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ، ولا يَليهنّ إلا فعلٌ؛ فَهُنَّ كقلما.

ومن الأفعال الجامدة؛ قولهم:

(سُقِط في يده) ـ بمعنى: نَدِم، وَتحيَّرَ، وزلَّ، وأخطأ.

وهو مُلازمٌ صورةَ الماضي المجهول؛ قال تعالى: ((ولَمَّا سُقِطَ في أيديهم)).

وقد يُقال: (سَقَط في يده) ـ بالمعلوم ـ.

ومنها: (هَدَّ) ـ في قولهم: هذا رجُلٌ هَدَّكَ من رجل: أى كفاك من رجل ـ.

وقيل معناه: أثقلَكَ وصفُ محاسنه.

يُقَال: هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجلٍ: إذا وُصِفَ بِجَلدٍ وشدَّةٍ، أي: غَلبك وكسرك.

وهو يُثنى ويُجمَعُ ويُذكّر ويُؤنث.

تقول: هذا رجلٌ هدَّك من رجل؛ وهذه امرأةٌ هَدَّتكَ من امرأة.

ويُقالُ: (لَهَدَّ الرجل)ـ للمدحِ ـ ؛بمعنى: نِعْمَ؛ وذلك إذا أُثنيَ عليهِ بجَلدٍ وشِدَّة.

ويقال: (لَهَدَّ الرجلُ!) ـ للتَّعجُّب ـ؛ بمعنى: ما أجلَدَه!.

ومن الأفعال الجامدة:

كذَبَ ـ التي تُستعمَلُ للإغراءِ بالشيء والحث عليه ـ؛ ويرادُ بها الأمر به ولزومهُ وإتيانُهُ؛ لا الإخبارُ عنه.

يُقَال: كذَبك الأمرُ، وكذَبَ عليك ـ يُريدونَ الإغراءَ به والحملَ على إتيانه ـ ؛أي: عليكَ به فالزَمهُ وائتِهِ.

وقولهم: كذبَك الصَّيدُ؛ أي: أَمنك فارْمِه.

وأصلُ المعنى : (كذبَ فيما أَراكَ وخدَعكَ ولم يَصدُقك، فلا تُصدِّقه فيما أَراك، بل عليك به والزَمه وائته).

قال ابن السّكّيت : ((تقول للرجل إذا أَمرتهُ بشيءٍ وأَغريتهُ : كذَبَ عليك كذا وكذا ؛ أي : عليك به ـ وهي كلمةٌ نادرة ـ .)) .

ثم جرى هذا الكلامُ مَجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحثِّ عليه والحضِّ على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى، لأنه جرى مَجرى المثل، والأمثالُ لا يُلاحَظُ فيها أصلُ معناها وما قيلتْ بسَببه، وإنما يُلاحظُ فيها المعنى المجازيُّ الذي نُقِلت إليه وأُشرِبتهُ.

ومن الأفعال الجامدة : فِعلا التَّعجُّبِ ؛ وأفعالُ المدْحِ والذَّمّ ـ وسيأتي الكلام عليها ـ.

الفعل المتصرف

الفعلُ المتصرِّف : هو ما لم يُشبِه الحرفَ في الجُمود ؛ أي في لُزومه طريقةً واحدةً في التعبير ؛ لأنه يدُلُّ على حَدث مقترن بزمان ؛ فهو يَقبَل التحوُّلَ من صورة إلى صورة لأداءِ المعاني في أزمنتها المختلفة.

وهو قسمان :

ـ تامُّ التصرُّف : وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثةُ باطِّرادٍ، مثل : كتبَ ؛ ويكتُبُ ؛ واكتُبْ.

وهو كلُّ الأفعال ؛ إلا قليلا منها.

ـ ونَاقصُ التَّصرُّفِ: وهو ما يأتي منه فعلانِ فقط ؛ إما الماضي والمضارع، مثل :كاد يَكادُ، وأوشكَ يُوشكُ، وما زالَ وما يزالُ، وما انفكَّ وما ينفكُّ، وما بَرِحَ وما يَبرحُ.

وكلُّها من الأفعال الناقصة.

وإما المضارع والأمر، نحو: يَدَعُ ودَعْ ؛ ويَذَرُ وذَرْ.

فعلا التعجب

التَّعجُّبُ: هو استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهر المزية.

ويكونُ بألفاظٍ كثيرةٍ، كقوله تعالى : ((كيفَ تكفرون بالله ! وكنتم أمواتاً فأحياكم)) وكحديث: ((سُبحانَ اللهِ! المؤمن لا يَنجَسُ حيًّا ولا ميْتاً)) .

ونحو: للهِ دَرُّهُ فارساً!.

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع.

والذي يُفهم التعجُّبَ بصيغته الموضوعةِ للتعجب ؛ إنما هو(فعلا التعجب).

وهُما صيغتانِ للتعجب من الشيءِ ؛ ويكونان على وزن(ما أفعل) و(أفعِلْ بِهِ) ؛ نحو:

ما أحسنَ العِلم!.

و: أقبِحْ بالجهل!.

وتُسمى الصيغةُ الأولى: (فعل التعجب الأوَّل) ؛ والصيغةُ الثانية: (فعل التعجبِ الثانيّ) .

وهما فعلان ماضيان.

وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر ؛ وليست بفعل أمرٍ.

ومَدلولُ كلا الفعلين واحدٌ، وهو إنشاءُ التعجُّب.

شروط صوغهما

فعلا التعجُّب، كاسم التفضيل، لا يُصاغان إلا من فعلٍ ثلاثي الأحرف، مُثبتٍ، متصرّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، لا تأتي الصفة المُشبَّهةُ منه على وزن (أفعلُ).

فلا يُبنيان مما لا فعل له؛ كالصخر والحمار ونحوهما.

وإذا أردتَ صوْغَ فِعلي التعجب مما لم يستوف الشروط؛ أتيت بمصدره منصوباً بعد (أشدّ) أو (أكثر) ونحوهما؛ ومجروراً بالباءِ الزائدة بعد(أشدِدْ) أو(أكثرْ) ونحوهما.

تقول: ما أشدَّ إيمانهُ!، أَو ابتهاجَهُ!، أَو سوادَ عينيه!.

وتقول: أَبْلِغ بعورِه!، أَو كحلهِ، أَو اجتهاده!.

ـ صيغة (ما أفعله!)

يَلي صيغةَ (ما أفعلَ!) في التعجُّبِ المُتعجَّبُ منه منصوباً على المفعولية لأفعل.

والهمزةُ في(ما أفعلَ) للتَّعدية.

فمعنى قولك: (ما أجملَ الفضيلةَ): شيءٌ جعلها جميلةً، كما تقولُ: (أمرٌ أقعدَهُ وأقامه!)؛ تريدُ أنَّ قُعودَه وقيامَهُ لم يكونا إلاّ لأمرٍ؛ ثمَّ حُملَ الكلامُ على معنى التعجب، فجرى مَجرى المَثل، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير.

و (ما): اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى(شيءٌ)، وقيلَ هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

وتُزادُ (كان) كثيراً بين (ما) وفعلِ التعجب، نحو: ما (كان) أعدَلَ عمَرَ!.

ومنهُ قولُ الشاعر:

ما كانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجابكَ آخِذاً

بِهُداكَ، مُجْتَنِباً هَوىً وعِنادا

وقال الآخر:

حَجَبَتْ تَحِيَّتَها، فقلتُ لصاحبى

ما كانَ أَكثرها لنا وأَقَلّها!

فـ(كان): تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية؛ و (ما): مصدرية؛ والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب؛ والمصدر المؤول هو المتعجب منه.

فإن أردت الاستقبال؛ قلتَ: (ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد).

ـ صيغة (أفعل به!)

كما يَلي المُتعجَّبُ منهُ صيغةَ (ما أفعَلَ)، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة(أفعِلْ) المُتعجَّبُ منه، مجروراً بباءٍ زائدةٍ لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية مَحلاً. ويبقى الفعل بلفظٍ واحد للجميع، تقول: (يا رجلُ أكرمْ بسعادَ!)؛ و(يا رجلان ـ ويا امرأتان ـ أكرمْ بها!)؛ و(يا رجالُ أكرمْ بها!) و(يا نساء أكرِم بها!).

فقولُك: (أقبحْ بالجهل)؛ أصله: (أقبحَ الجهلُ)؛ أي: صار ذا قُبحٍ.

فالهمزةُ للصَّيرورة؛ كما قالوا: (أغدَّ البعير)، أي: صار ذا غُدَّةٍ؛ ثم أُخرِجَ عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر لإفادة التعجُّب؛ كما أُخرِجَ الأمر بمعنى الدعاءِ عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: (رحمه الله)، و(يرحمك الله).

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في : (كفى بالله شهيدا) ؛ وذلك أنه لما غُيِّرتْ صورة الماضي إلى الأمرلإرادة التعجب ؛ قَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً ؛ فزيدت الباءُ في : (أكرمْ) زيادةً مُلتزمة ؛ ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى((ولا تُلقوا بأيدكم إلى التَّهلكة)) ؛ وزيادتُها هنا بخلافها في فاعل(كفى) ؛ فهي غيرُ مُلتزمةٍ فيه ؛ فيجوز حذفها ؛ كما قال الشاعر :

عُمَيْرَةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ عاديا

كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ ناهيا

وأما إعراب : (أقبح بالجهل) ؛ فـ:

أقبح : فعل ماض، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب، وهو مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر.

والباء : حرف جر زائد.

والجاهل : فاعل (أقبح)، وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل.

ـ ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتعجَّب منه في نحو قولك : (أجملْ بالفضيلة !) ـ وإن كانت زائدةً ـ ؛ لأنّ زيادتها مُلتزِمةٌ ؛ إلا أن تكون قبل (أنْ) و(أنَّ") ؛ فيجوز حذفُها ؛ لاطِّراد حذف حرف الجرِّ قبلهما، كقول الشاعر :

وقال نَبيُّ المُسْلمين تَقَدَّموا

وأَحببْ إِلينا أَن يكون المُقَدَما

أي : أحببْ إلينا بأن يكون المُقدَّم.

أحكام فعلي التعجب

١ ـ لا يكون المُتعجَّبُ منه (منصوباً كان، أو مجروراً بالباءِ الزائدة) إلا معرفةً أو نكِرةً مُختصَّة، لتحصُل الفائدةُ المطلوبة، وهي التعجب من حال شخصٍ مخصوص؛ فلا يُقالُ: (ما أحسنَ رجلاً!)، و(لا أحسنْ بقائمٍ)؛ لعدم الفائدة. فإن قلت: (ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير!) و(أحسنْ بقائمٍ بالواجب!)؛ جاز؛ لحصول الفائدة.

٢ ـ يجوز حذفُ المُتعجَّب منه ـ وهو المنصوب بعد(ما أفعلَ)؛ والمجرورُ بالباءِ بعد (أفعلْ) ـ إن كان الكلام واضحاً بدونه.

فالأول كقوله:

جزى الله عني، والجزاءُ بفضلهِ
بيعةً خَيراً، ما أَعفَّ وأَكْرما

أي: (ما أعفَّهم! وما أكرمهم!).

والثاني كقوله تعالى((أسْمِعْ بهم وأبصِرْ!)) .

وقول الشاعر:

أعزِزْ بنا وأَكْفِ! إن دُعِينا
يوماً إلى نُصْرةِ مَنْ يَلِينا

أي: وأكفِ بنا!؛ والمعنى: ما أعزَّنا! وما أكفانا لهذاالأمر!.

ويُشترَطُ في حذفه بعد(أفعِلْ) أن يكون معطوفاً على أفعِلْ آخرَ مذكورٍ معه مِثلُ ذلك المحذوف، كما رأيتَ في الآية الكريمة والبيت.

ولا يجوز حذفه إن لم يكن كذلك.

٣ ـ إذا بُنيَ(فِعْلا التعجب) من مُعتل العين ؛ وجب تصحيح عينهما ؛ فلا يجوز إعلالها ؛ نحو : (ما أطوَلهُ!) ، و(أطوِلْ به!).

وكذلك يجبُ فَكُّ الإدغام في(أفعِلْ) ، نحو : (أَعزِزْ علينا بأن تفارقَنا !)و(أشدِدْ بسوادِ عينيه!).

٤ ـ لا يُتصرَّفُ في الجملة التعجّبية بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصل ؛ إلا الفصلَ بين فعلِ التعجُّبِ والمتعجَّبِ منه بالظَّرف ، أَو المجرور بحرف الجرّ ـ بشرط أَن يتعلقا بفعل التعجب ـ ، أَو النداء ؛ فالفصل بها جائز.

فالفصلُ بالظرف ، نحو أَن تقول : (ما أَجملَ ليلةَ التَّمَ البدرَ!).

ونحو قول الشاعر :

أُقيمُ بِدارِ الحَزْمِ ، ما دامَ حَزْمُها

وأَحرِ إِذا حالتْ ، بأَن أَتحوَّلا

والفصلُ بالجارِّ والمجرور ، نحو : (أَحسنْ بالرجلِ أَن يصدُقَ!) و : (ما أَقبح أَن يَكذِبَ!) ، ومنه : (وأحببْ إلينا أن يكونَ المُقدِّما).

وقول الآخر :

خَلِيلَيَّ ، ما أَحْرَى بِذِي اللبِّ أَن يُرى

صَبوراً ، ولكنْ لا سَبِيلَ إِلى الصَّبْر

وقولُ عَمْرِو بن مَعد يكرِب : (نَثْراً للهِ دَرُّ بني سُلَيمز ! ما أحسنَ في الهيجاء لِقاءَها ! وأَكرمَ في اللَّزبات عَطاءها ! وأثبت في المَكرمات بَقاءها !).

والفصلُ بالنداءِ، كقولِ أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ـ عليه السلامُ ـ: (أعزِزْ عليَّ أبا اليقطَانِ أن أراك صريعاً مُجدَّلا !).

٥ ـ إن تَعلَّق بِفعلَي التعجب مجرورٌ هو فاعلٌ في المعنى، جُر بـ : (إلى)، نحو: (ما أحبَّ زُهيراً إلى أبيه !)، ونحو : (ما أبغضَ الخائنَ إليَّ).

ولا يكونُ هذا إلا إذا دَلَّ فعلُ التعجب على حُبٍّ أو بُغضٍ.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدياً بنفسه، غير دالٍّ على عِلْمٍ أو جهلٍ؛ جُرَّ باللّام، نحو : (ما أحب زُهَيراً لأبيه !)، و: (ما أبغضَني للخائن !)، و: (ما أكسبَني للخير !).

فإن دلَّ على علمٍ أو جهلٍ؛ جرَرْتُ المفعول بالباءِ، نحو: (ما أعرفني بالحقِّ !)، و: (ما أجهلَهُ بالصدق !)، و: (ما أبصَرك بمواقع الصواب !)، و: (ما أعلمَهُ بطرُقِ السّداد !).

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدِّياً بحرف جر؛ جرَرتَ مفعولهُ بما كان يَتعدّى به من حرفٍ، نحو: (ما أغضبَني على الخائن !)، و: (ما أرضاني عن الأمين !)، و: : (ما أمسكني بالصدق)، و: (ما أكثرَ إدْعَانِي للحقّ).

٦ ـ وقد وَرَدَ تصغيرُ(ما أفعلُ)شُذوذاً؛ وهو فعلٌ لا يُصغّرُ؛ لأنَّ التصغير من خصائص الأسماءِ؛ غير أنه لما أشبهَ اسم التفضيل وزناً وأَصلاً ودلالةً على المبالغة؛ سهلَ عليهم ذلك.

كقوله:

يا ما أُمَيْلَحَ غِزْلاناً، شَدَنَّ، لنا

؛ .....

قالوا: ولم يُسْمعُ إلا في(ما أملحَ)، و(ما أحسن).

غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشُّذوذ إذا أريدَ به مع التعجب التَّحبُّبُ ؛ وعليه يجوز أن تقول: (ما أحَيلاهُ!)، و(ما أُدَيناهُ إلى قلبي!)، و(ما أُطَيرف حديثهُ!)، و(ما أُظيرفَ مجلسه!).

أفعال المدح والذم

ـ أفعال المدح هي: (نعْمَ ؛ وحبّ ؛ وحبّذا).

ـ وأفعالُ الذمِّ هي: (بئس ؛ وساء ؛ ولا حبّذا).

وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذم ؛ فجُملها إنشائيةٌ غير طلبية ـ لا خبرية ـ ؛ ولا بُدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم.

فإن قلت: (نعم الرجل خالد)، و(بئس الرجل فلان) ؛ فالمخصوص بالمدح هو خالد، والمخصوص بالذم هو زيد.

وهي غير محتاجة إلى التصرف ؛ للزومها أسلوباً واحداً في التعبير؛ لأنها تدل على الحدث المتطلب للزمان ؛ حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة.

فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان .

حبذا ؛ وحب ؛ ولا حبذا

ـ حَبَّذا وحَبَّ: فعلان لإنشاءِ المدح.

ـ فأما(حبَّذا): فهي مُركبةٌ من (حَبَّ)و(ذا) الإشارية نحو(حبذا رجلاً خالدٌ).

فـ:

حبّ: فعل ماض.

و(ذا): اسم إشارة فاعلة.

ورجلاً : تمييزٌ لذا.

و(خالد) : مبتدأ مرفوع مؤخر ؛ خبره جملة(حبذا) ؛ مقدمة عليه.

ولايتقدم عليها المخصوصُ بالمدح ؛ ولا التّمييزُ ؛ فلا يُقالُ : (خالدٌ حبّذا رجلاً) ؛ ولا : (رجلاً حبّذا خالدٌ).

أما تقديم التّمييز على المخصوص بالمدح فجائزٌ ـ كما رأيت ـ ؛ بل هو الأوَّل ؛ ومنه قول الشاعر :

أَلا حَبَّذا قوماً سُلَيْمٌ، فإنهم
وفَوْا، وتَواصوْا بالإعانةِ والصَّبْرِ

ويجوزُ أن يكون بعدهُ، كقول الآخر :

حَبَّذا الصَّبْرُ شِيمَةً لامرىءٍ رامَـ ... ـمُباراةَ مُولَعٍ بالْمَغاني

و (ذا) في(حبذا) : تَلتزم الإفرادَ والتذكير في جميع أحوالها ؛ وإن كان المخصوصُ بخلاف ذلك.

قال الشاعر :

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ
وحَبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ، مَنْ كانا
وحَبَّذا نَفَحاتٌ من يَمانِيَةٍ
تأتِيكَ من قِبَلِ الرَّيّانِ أَحيانا

فـ :

ـ ذا : مفردٌ مذكر.

والمخصوصُ ـ وهو (النَّفَحات)ـ : جمعٌ مؤنث.

وقال الآخر:

حبَّذا أَنتُما خَلِيلَيَّ إِنْ لم
تعْذُلاني في دَمْعِيَ المِهراقِ

فالمخصوص هنا: مثنى؛ و(ذا): مفرد.

وقال غيره:

ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ.

فذا: مذكر؛ وهذا مؤنث.

ـ وقد تدخلُ (لا) على(حبذا)؛ فتكون مثلَ (بئسَ) في إفادة الذَّمِ.

كقول الشاعر:

أَلا حَبَّذا عاذري في الهَوى
ولا حَبَّذا الجاهلُ العاذِلُ

ـ ولا يجوز أن تدخلَ على مخصوص(حبَّذا) نواسخُ المبتدأ والخبر؛ وهي: (كان وأخواتُها؛ وظنَّ وأخواتُها؛ وإنَّ وأخواتها).

فلا يقال: (حبَّذا رجلاً كان خالدٌ)، ولا: (حبَّذا رجلاً ظننتُ سعيداً).

ويجوز حذفُ مخصوصها إن عُلمَ، كأن تُسأل عن خالدٍ مثلاً، فتقول: (حبَّذا رجلاً)، أي: حبَّذا رجلٌ هو ـ أي خالدٌ ـ.

ومنه قول الشاعر:

ألا حَبَّذا؛ لَوْلا الحَياءُ؛ ورُبَّما
مَنَحْتُ الهَوى ما لَيْسَ بِالمتَقارِبِ.

ـ وأما (حبَّ): ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: (حبَّ زُهيرٌ رجلاً).

وقد يُجرُّ بباءٍ زائدة، نحو: (حبَّ به عاملاً).

ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ اقتلوها عنكمُ بِمِزاجها

وحَبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ

وأصلُه(حَبُبَ) ـ بضم الباء ـ؛ بمعنى: صار محبوباً؛ ولذا يجوز أن يقالَ فيه: (حُبَّ) ـ بضمِّ الحاءِ ـ؛ بنقلِ حركةِ الباءِ إلى الحاءِ؛ وهو كثيرٌ في الاستعمال.

نعم؛ وبئس؛ وساء

ـ نعم: فعلٌ لإنشاء المدح.

ـ بِئس؛ وساءَ: فِعلان لإنشاءِ الذَّم.

وفي(نِعْمَ؛ وبِئْسَ) أربعُ لغاتٍ:

(نِعْمَ؛ وبِئْس) ـ بكسرٍ فسكونٍ ـ؛ وهي أَفصحهُنَّ؛ وهي لغةُ القرآن الكريم.

ثمَّ: (نِعِمَ؛ وبِئسَ) ـ بكسر أوَّلهما وثانيهما ـ.

غير أنَّ الغالبَ في (نِعِمَ)أن يجيء بعدهُ (ما)، كقوله تعالى ((نِعمّا يَعِظُكم به)).

ثم: (نَعْمَ؛ وبأس) ـ بفتحٍ فسكونٍ ـ.

ثمَّ: (نِعْمَ؛ وبَئِسَ) ـ بفتحٍ فكسرٍ ـ؛ وهي الأصلُ فيهما.

ـ ولا بُدَّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعلٌ؛ ومخصوصٍ بالمدح أو الذَّم.

نحو: (نِعْمَ الرجلُ زُهَيرٌ)؛ فـ:

الرجلُ: هو الفاعلُ.

والمخصوصُ بالمدح: هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ ؛ نوعانِ :

ـ الأوَّل :

اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بأل الجِنسيَّةِ ؛ التي تُفيد الاستغراق ـ أي شُمولَ الجنس ـ حقيقةً.

أو اسمٌ مُضافٌ إلى ما اقترنَ بها.

أو مُضافٌ إلى اسمٍ أضيفَ إلى مُقترنٍ بها.

فالأولُ، نحوُ: (نِعْمَ التلميذُ زهيرٌ)، و: (بئسَ الشراب الخمرُ).

والثاني، نحو: ((وَلَنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ)) ،و((بِئسَ مثوى المُتكبِّرينَز)) .

والثالثُ، نحو: (نِعمَ حكيمُ شُعراءِ الجاهليةِ زهيرٌ).

وقد يقومُ الاسمُ الموصولُ ـ إذا اريدَ به الجنسُ لا العَهدُ ـ مَقام المُعرَّف بألِّ الجنسيَّةِ ؛ فيكون فاعلاً لهذه الأفعال ـ كما تكون هي ـ ، نحو: (نِعْم الذي يفعلُ الخيرَ زهيرٌ)، و: : (بِئسَ من يخون أمتهُ فُلانٌ).

ـ الثاني: أن يكون فاعلُها ضميراً مستتراً ؛ مُفَسّراً بنكرةٍ منصوبة على التَّمييز ؛ واجبةِ التأخير عن الفعل ؛ والتقديمِ على الممدوح أو المذمومْ ؛ مطابقةٍ لهما إفراداً وتَثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ؛ ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذَّم مرفوعاً على الابتداء ؛ والجملةُ قبلَه خبرُهُ، نحو: (نِعْمَ رجلاًزهيرٌ).

وقد تكون النكرةُ كلمة (ما) ـ التي هي اسمٌ نكرة بمعنى(شيء) ـ ؛ فتكون فى موضع نصبٍ على التمييز ؛ سَواءٌ أتُليتْ باسمٍ، نحو: (نِعمَّا التَّقوى)، ومنه قولُه تعالى: ((إن تبدوا الصَّدقاتِ فَنعما هي)) ؛ أم تُليت بجملةٍ فعليَّةٍ، كقوله تعالى: ((نِعِمَّا يَعظُكم به)) ؛ أم لم تُتْلى بشيءٍ، نحو: (أكرمته إكراماً).

ـ ومتى كان فاعلها ضميراً وجبَ فيه ثلاثةُ أشياء:

ـ الأول والثاني: إفرادُه واستتارُه؛ فلا يجوز إبرازُه في تثنيةٍ ولا جمع؛ استغناءً عنه بتثنية تمييزه أو جمعه؛ سواءٌ أتأخرَ المخصوصُ أم تقدَّم؛ فلا يقالُ: (نِعما رجلين خالدٌ وسعيدٌ)، ولا: (خالدٌ وسعيدٌ نِعما رجلين).

ـ الثالث: وجوبُ أن يُفسّرَهُ اسمٌ نكرةٌ يُذكرُ بعده منصوباً على التمييز.

وإذا كان الفاعلُ مُؤنثاً جازَ أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث؛ سواءٌ أكان مُظهَراً، نحو: (نِعْمت المرأةُ فاطمةُ)؛ وجاز أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناء عنها بتأنيث التمييز المُفسّر؛ ذَهاباً إلى أن هذه الأفعالَ لما أشبهت الحرفَ في الجمود لزِمت طريقة واحدةً في التعبير، فتقول: (نعمَ المرأةُ فاطمةُ)، و(نعمَ امرأةً فاطمةُ).

ومنه قول الشاعر:

تَقولُ عِرسِي، وهي لي عَومَرهْ
بِئس امرَأً، وإِنَّني بِئسَ المَرَهْ

وقول الآخر:

نِعْمَ الْفتاةُ فَتاةً هِنْدُ، لَوْ بَذَلتْ
رَدَّ التَّحِيـةِ نُطْقـاً، أو بإِيمـاءِ

ـ وكذا: إذا كان المخصوصُ مؤنثاً؛ يجوز تذكير الفعلِ وتأنيثُهُ ـ وإن كان الفاعلُ مُذكراً ـ، فتقولُ: (بِئْسَ ـ أو بِئستِ ـ الشَّرابُ الخمرُ)، و: (نِعمَ ـ أو نِعمت ـ الثوابُ الجنّةُ).

وعليه قول الشاعر:

نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقينَ الجنَّهْ
دارُ الأَمـانِ والمُنى والمِنَّهْ

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوصُ بالمدح أو الذَّم إلا معرفةً أو نكرةً مُفيدةً، نحو: (نِعمَ الرجال رجلٌ يُحاسبُ نفسهُ)؛ ولا يقال: (نِعْمَ العاملُ رجل)؛ لعدَم الفائدة.

وهذا المخصوصُ مرفوعٌ أبداً؛ إما على الابتداءِ؛ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ.

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وجوباً؛ لا يجوزُ ذكرُهُ؛ ويكونُ التقديرُ في قولك: (نِعمَ الرجلُ زهيرٌ)؛ (نِعمَ الرجلُ هو زهيرٌ).

والكلام حينئذ يكون كأنه جواب لسائل سأل: (من هو؟) حين قلت: (نعم الرجل)؛ فقلت مجيباً: (زهير)؛ أي: هو زهير.

ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ، لأنهأحد المواضع التي يجب بها حذفه.

وقد يُحذفُ المخصوصُ؛ إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى((نِعْمَ العبدُ؛ إنه أَوَّابٌ)) ؛ أي: نعم العبد أيوبُ؛ وقد عُلم من ذكره قبلُ.

وقوله سبحانه: ((والأرض فرشاناها؛ فنعمَ الماهدون)) ؛ أي: فنعم الماهدون نحنُ.

ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتى فَجَعَتْ به إِخوانَهُ

يومَ البَقيعِ حوادِثُ الأَيَّامِ

أي: نِعْم الفتى؛ فتى فجعتْ حوادث الأيام به إخوانَهُ يومَ البقيع؛ فجملةُ: (فجعت) في موضع رفعِ صفةٍ لفتىً المحذوف؛ وهو المخصوصُ المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعلَ.

فإن جاء ليس من جنسه ؛ كان في الكلام مجازٌ بالحذف، كأن تقول : : (نِعْمَ عَمَلاً زهيرٌ) ؛ فالكلام على تقدير مُضافٍ نابَ فيه عنه المضافُ إليه ؛ إذ التقديرُ : (نِعمَ عملاً عملُ زهيرٍ).

ومنه قوله تعالى: ((ساء مثلاً القومُ الذين كذَّبوا بآياتنا)) ؛ والتقديرُ: (ساء مَثلاً مثلُ القومِ).

ويجوز أن يُباشِرَ المخصوصَ نَواسخُ المبتدأ والخبر؛ سواءٌ أتقدَّم المخصوصُ، نحو: ز (كان زهيرٌ نِعمَ الشاعرُ).

أم تَأخرَ، نحو: (نِعْم الرجلُ ظننتُ سعيداً).

أحكام التمييز في هذا الباب

يجبُ في تمييز هذا الباب خمسةُ أمور:

(١) ـ أن يتأخرَ، فلا يُقالُ : (رجلاً نِعْمَ زهيرٌ).

(٢) ـ وقد يتأخرُ عنه نادراً، نحو: (نعم زهيرٌ رجلاً).

(٣) ـ أَن يكون مُطابقاً للمخصوص إفراداً وتَثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: (نِعمَ رجلاً زهيرُ)، و(نعمَ رجلينِ زهيرٌ وأخوهُ)، و: (نعمَ رجالاً أنتمْ)، و: (نِعمتْ فتاةً فاطمةُ)، و: (نعمتْ فتاتَينَ فاطمةُ وسُعادُ)، و: (نِعمت فَتَياتٍ المجتهداتُ).

ومن ذلك قولِ الشاعر:

نِعْمَ امْرأَين حاتمٌ وكَعْبُ
كِلاهُما غَيْثٌ، وسَيْفٌ عَضْبُ

(٤) ـ أن يكونَ قابلاً لألْ؛ لأنه محوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترِنٍ بها؛ فإن قلتَ: (نِعمَ رجلاً زهيرٌ)؛ فالأصلُ: (نعمَ الرجل زهيرٌ).

فإن لم يَقبلها، كـ: (أيٍّ؛ وغير؛ وأفعلَ في التَّفضيل)؛ فلا يُمَّيزُ به هذا الباب.

إذا أُريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميز به؛ فلا يقال: (نعم أكرم منك خالد)، ولا: (نعمَ أفضل رجل علي)؛ لانه حينئذ لا يقبل (أل) إذا حوّله فاعلاً.

أما إن لم يرد به معنى التفضيل؛ فجائز التعبير به، نحو: (نِعْمَ أعلم زهير)؛ أي: (نِعْم عالماً زهير)؛ لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة، فنقول: (نِعْمَ الأعلم زهيرٌ).

(٥) ـ أنه لا يجوز حذفُهُ إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميراً يعودُ عليه؛ وقد يُحذَف نادراً، كقولك: (إن قلت كذا فَبِها ونعْمتْ)؛ أي: نِعمتْ فِعلةً فعلتُك.

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً؛ فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: (نعمَ الرجلُ عليٌّ)؛ لأنَّ التمييزَ إنما هو لرفعِ الإبهام؛ ولا إبهامَ مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر؛ تأكيداً له؛ فإنَّ التمييزَ قد يُذكرُ للتأكيد؛ لا لرفعِ الإبهام، كقول الشاعر:

(نِعمَ الفتاةُ فتاةً هند ...)

(البيتَ السابقَ).

وقد يُجرُّ التمييزُ في هذا الباب بِـ (منْ)، كقولِ الشاعر:

تَخَيَّرَهُ، فلم يَعْدِل سِواهُ

فَنعْمَ الْمَرءُ من رجلٍ تِهامِي

ومِثله تمييزُ(حَبّذا) و(حَبَّ)، كقول الشاعر:

يا حَبَّذا جَبلُ الرَّيانِ من جَبَلٍ
وحبَّذا ساكِنُ الرّيان، مَنْ كانا

الملحق بـ: (نعم؛ وبئس)

قد يجري مَجرى (نِعْمَ؛ وبئسَ) - في إنشاء المدح أو الذمّ - كل فعلٍ ثلاثي مجرَّد على وزن (فَعُلَ) - المضمومِ العين -؛ على شرط أن يكون صالحاً لأنْ يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: (كرُمَ الفتى زهيرٌ!)، و: (لَؤمَ الخائنُ فلانٌ!).

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعُلَ)؛ حوَّلته إليه؛ لأنَّ هذا الوزن يَدُلُّ على الخِصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذَّم، فتقولُ في المدح من (كتبَ، وفهِمَ): (كتُبَ الرجلُ خالدٌ!))، و: (فَهُم التلميذُ زهيرٌ!).

وتقول في الذم من(جَهِل وكذَبَ): (جَهُل الفتى فلانٌ!)، و(كذُبَ الرجلُ فلانٌ!).

فإن كان الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، مثل: (قضى، ورمى، وغزا، ورضِيَ، وصَدِي")؛ قلْبتَ آخرَهُ واواً عندَ نقله إلى باب (فَعُلَ)؛ لتُناسبَ الضمة قَبلها؛ فتقول: (قضُوَ؛ ورَمُوَ؛ وغَزُوَ؛ ورَضُوَ؛ وصدُوَ).

وإن كان معتلَّ العين، مثل: (جادَ؛ وسادَ)؛ بقيَ على حاله؛ وقُدِّرَ النّقل إلى باب (فَعُلَ)؛ لأنك لو قلتَ: (جَوُدَ؛ وسَوُد)؛ لَعادت الواوُ ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) - المتقدّمُ ذكرُه مع (نِعْمَ وبئس) -؛ فإنه لـمَّا أُريدَ به معنى (بئس)؛ حُوّل إلى باب (فَعُلَ)؛ فصار: (سَوْاَ)؛ ثم قُلِبَتِ الواوُ أَلفاً؛ لأنها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها؛ فَرَجعَ إلى(ساءَ).

وإنما يُذكرُ مع (نِعْمَ؛ وبئسِ)؛ لأنهُ يجريّ مَجراهما في كل أمر يُخالفُهما في حُكم.

واعلم أنه يجوزُ فيما يجري مَجرى(نِعْمَ ؛ وبِئسَ) ـ سواءٌ أكان مضموم العين أصالةً أو تَحويلاً ـ أن تَسكُنَ عينُهُ، مثل: (ظَرْفَ ؛ وفُهْمَ) ؛ وأن تُنقَلَ حركتُها إلى فائِه، نحو: (ظُرْفَ ؛ وفُهْمَ) ؛ وعليه قولُ الشاعر:

لا يَمْنَعُ الناسُ مني ما أرَدْتُ، ولا
أُعطيهِم ما أرادوا ! حُسْنَ ذا أدَبا !

أي: حسن هذا أدباً ؛ فـ:

ذا: اسم إشارة فاعل.

وأدباً: تمييز.

والواو في قوله ز ((ولا أعطيهم)) : واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة ؛ فأعطيهم: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي ؛ وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها ؛ لكنه أضمرها ضرورة.

يقول: (ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة) ؛ يقول ذلك منكراً على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم ؛ فحسن للمدح والتعجب ؛ وأراد بها هنا التعجب الإنكاريّ.

وقيل في معناه ؛ يريد: : (أن يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعون ما يريد منهم لعزته وسطوته) ؛ وجعل هذا أدباً حسناً.

والصواب ما قدَّمناه ؛ لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك ؛ وهو قوله:

قَد يَعْلَمُ الناسُ أني من خيارِهِمُ
في الدِّينِ ديناً، وفي أحسابهمْ حَسَبَا

ويُفيدُ ما يجري مجرى(نِعْمَ ؛ وبئسَ) ـ معَ المدحِ أو الذَّم ـ التَّعَجُّبَ ؛ ومعنى التعجب فيه قويٌّ ظاهرٌ.

حكم الملحق بنعم وبئس

يجري ما يُلحقُ بِنعم وبئسَ مَجراهما ؛ من حيثُ الجُمودِ ؛ وإنشاء المدحُ والذَّم ـ إلا أنهُ يَتضمَّنُ أيضاً معنى التعجب ـ ؛ وكذلك من حيثُ الفاعلِ والمخصوصِ ؛ فيكونُ فاعلهُ كفاعلهما :

إمّا اسماً ظاهراً مُعرّفاً بألْ، نحو: (عَقُلَ الفتى زهيرٌ!).

أو مَضافاً إلى مُقترنٍ بها، نحو: (قَرُؤ غلامُ الرجل خالدٌ !).

وإما ضميراً مستتراً بنكرةٍ بعدَهُ منصوبة على التمييز، نحو: (هَدُوَ رجلا عليٌّ!).

غير أنَّ فاعله الظاهرَ يُخالفُ فاعلهما الظاهر في أمرين :

ـ الأول: جوازُ خُلُوِّهِ من (ألْ)، نحو: (خطُبَ عليٌّ !)؛ ولا يجوز ذلك في فاعلِ (نِعْمَ وبئسَ).

ـ الثاني: أنه لَمّا أَفادَ فعلهُ ـ مع المدح أو الذمّ ـ التعجُّبَ ؛ جاز أن يُجرَّ بكسرةٍ باءٍ زائدةٍ تشبيهاً له بـ :(أفعِلْ به) في التعجُّب، نحو: (شَجُع بخالدٍ!)؛ ولا يجوز ذلك في فاعلهما.

أَما فاعله المَضمَرُ العائدُ على التمييز بعده ؛ فَيوافقُ فاعلَها المُضمر في أَنَّ الفعل معه يجوز أن يكون بلفظٍ واحدٍ للجميع، نحو: (المجتهدةُ حسُن فتاةً)، و(المجتهدانِ حَسُن فَتَيْنِ)، و(المجتهدون حَسُن فِتياناً)، و(المجتهداتُ حَسُنَ فتياتٍ)؛ كما تقول : (المجتهدةُ نعمَ فتاةً)، و(المجتهدانِ نعمَ فتَيْن)؛ إلخ.

ويُخالفُه في جواز أن يكون على وَفقِ ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً

وتأنيثاً، نحو: (المجتهدُ حَسُن فتًى)، و(المجتهدةُ حَسُنتْ فتاةً)، و(المجتهدانِ حَسُنا فَتَيْنِ)، و(المجتهدونَ حَسنُوا فِتياناً)، و(المجتهداتُ حَسُنَ فَتياتٍ).

ولا يجوز في(نعم وبئس)؛ إلا أن يكونا بلفظٍ واحدٍ؛ وذلك بأن يكون فاعلهما المُضمرُ مفرداً عائداً على التمييز بعده ـ إلا ما كان من جواز تأنيثه ـ إذا عاد على مؤنثٍ.

نونا التوكيد مع الفعل

ـ نونا التوكيد: إحداهما ثقيلةٌ مفتوحة؛ والأخرى خفيفةٌ ساكنة.

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ((لَيُسجَننَّ وَليكوناً من الصاغرين)).

ويجوز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين؛ فان وقفتَ عليها وقفت بالألف؛ ويجوز أن تكتب النونز ـ كما هو شائع ـ.

ـ ولا يُؤكدُ بهما إلا فعلُ الأمرِ، والمضارع.

فأمّا فعلُ الأمر؛ فيجوز توكيدُهُ مُطلقاً، مثل: (اجتهدَنَّ)، وَ(تعلَّمَنَّ).

وأما الماضي؛ لا يجوز توكيدُهُ مطلقاً؛ وقال بعضُهم: إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنىً؛ فقد يُؤكدُ بهما على قلَّةٍ.

ومنه الحديث: (فإما أدركنَّ أَحدٌ منك الدَّجالَ)؛ فإنه على معنى: (فإما يُدرِ كنَّ).

ومنه قول الشاعر:

دَامَنَّ سُعْدُكِ، لو رَحِمْتِ مُتَيّماً

لولاكِ لم يَكُ للصَّبابَةِ جائحا

لأنَّه على معنى: (لِيدُومَنَّ)؛ فهو في معنى الأمر؛ والأمر مستقبل.

وأما المضارعُ؛ فلا يجوز توكيدُه؛ إلا:

أن يَقعَ بعد قَسَمٍ.

أو أَداةٍ من أَدوات الطَّلبِ أو النفي أَو الجزاء.

أَو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيدُه في هذه الأحوال جائز ؛ إلا بعد القسم ؛ فيجبُ تارة ؛ ويمتنع تارة أُخرى.

تأكيد المضارع بالنون وجوباً

يُؤكدُ المضارعُ بالنون وجوباً ؛ إذا كان مُثبَتاً مستقبلاً واقعاً في جواب القسَمِ غيرَ مفصولٍ من لامِ الجواب بفاصل ، كقوله تعالى : ((تاللهِ لأكيدَنَّ أَصنامَكم)) .

وتوكيده بالنون ؛ ولزوم اللام في الجواب ـ في مثل هذه الحال ـ واجبٌ لا مَعدِل عنهُ.

وما ورد من ذلك غير مُؤكدٍ ؛ فهو على تقدير حرف النفي ، ومنه قوله تعالى : ((تاللهِ تَفتأ تذكرُ يوسف)) ؛ أَي : لا تفتأ .

وعلى هذا ؛ فمن قال : (والله أَفعلُ) ؛ أثِمَ إن فَعَلَ ؛ لأنَّ المعنى : واللهِ لا أَفعل.

فإن أَراد الإثبات ؛ وجبَ أَن يقول : (واللهِ لافعلَنَّ) ؛ وحينئذٍ يأثمُ إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازاً

يُؤكدُ المضارعُ بالنون جوازاً في أربع حالات :

(١) ـ أن يَقعَ بعد أداةٍ من أدوات الطَّلب ؛ وهي : (لامُ الأمر ؛ و لا الناهيةُ ؛ وأَدوات الإستفهام والتَّمنّي والتّرجي والعَرْضِ والتّحضيض).

وهذه أمثلتُها:

(اجتهدنَّ)، (لا تَكسلَنَّ)، (هل تَفعلنَّ الخيرَ؟)، (ليتكَ تَجدنَّ)، (لَعلَّكَ تَفوزَنَّ)، (أَلا تَزروَنَّ المدارس الوطنية؟)، (هَلاَّ يرعوَنَّ الغاوي عن غَيّه).

(٢)ـ أَن يقعَ شرطاً بعد أداة شرطٍ مصحوبة بـ (ما) الزائدة.

فإن كانت الأداة (إِنْ) ؛ فتأكيدُه حينئذٍ قريبٌ من الواجب ؛ حتى لقد قال بعضهم بوجوبه.

ولم يَرِد في القرآن الكريم غير مؤكد، كقوله تعالى: : ((فإِما يَنزَغنَّك من الشيطان نَزغٌ فاستعِذْ بالله))، وقوله: ((فإمّا تَرَينَّ من البَشر أَحداً)) .

وَندَرَ استعْمالهُ غير مُؤكدٍ، كقول الشاعر:

يا صاح، إِمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ

فما التَّخلِّي عن الإِخوانِ من شِيمي

وإن كانت الأداةُ غير(إن) ؛ فتأكيدُه قليل، نحو: (حينما تكونَنَّ آتِكَ)، (متى تُسافِرَنَّ أُسافرْ).

وأقلُّ منه أن يقع جواب شرطٍ، أو بعد أَداةٍ غيرِ مصحوبة بـ (ما) الزائدة.

فالأول كقول الشاعر :

ومَهْما تَشأْ منهُ فَزارةُ تُعْطِكمْ

ومَهْما تَشَأْ منهُ فَزارةُ تَمْنَعا

والآخرُ كقول الآخرُ:

مَنْ نَثْقَفَنْ منهم فَلَيسَ بآيبٍ

أَبَدا ؛ وقَتْلُ بَني قُتيبَةَ شافي

(٣) ـ أن يكون منفيًّا بـ (لا) ؛ بشرطِ أن يكون جواباً للقسم ، كقوله تعالى: ((واتقوا فِتنةً لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصةً)) .

وأَقل منه أَن يكون منفيًّا بـ (لم)، كقول الشاعر يَصفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصبُ وحفَّهُ النبات:

يَحسَبُهُ الجاهلُ ـ ما لَمْ يَعْلَما ـ

شيخاً على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما

وإنما سُوِّغَ توكيدَ المنفيّ بـ (لم) مع أَنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكدُ بالنون ؛ كونه منفيًّا ؛ وأنه مضارع في اللفظ.

(٤) ـ أن يقعَ بعد (ما) الزائدة ؛ غير مسبوقةٍ بأداة شرط ، ومنه قولهم : ((بِعينٍ ما أَرَيَنَّك))، وقولهم: ((بِجَهدٍ ما تَبْلُغنَّ !))، وقولهم: ((بألمٍ ما تُخْتَنِنَّهُ)) ؛ ويروى أيضاً: ((تُخْتَنَنَّ)) .

وقول الشاعر:

إذا ماتَ منهُم مَيِّتٌ سُرِقَ ابنُه

ومِن عَضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيدُ المضارع بالنون في أربع حالات:

(١) ـ أن يكون غيرَ مسبوقٍ بما يُجيزُ توكيدَه ؛ كـ : القسم ؛ وأدوات الطلب ؛ والنفي ؛ والجزاء ؛ و (ما) الزائدةِ.

(٢)ـ أن يكون منفيًّا واقعاً جواباً لقَسمٍ، نحو: (واللهِ لا أنقُضُ عهدَ أُمَّتي).

ولا فرق بين أن يكون حرفُ النفي ملفوظاً ـ كهذه الأمثلة ـ وأن يكون مُقدَّراً، كقوله تعالى: ((تاللهِ تفتأ تَذكُرُ يوسفَ))، أي: لا تفتأُ.

(٣) ـ أن يكون للحال، نحو: (واللهِ لتذهبُ الآنَ).

ومنه قول الشاعر:

مَيناً لأُبغِضُ كُلَّ امرئٍ
يُزَخرِفُ قولاً ولا يَفْعَلُ

وقال الآخر:

لئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكمْ بُيوتُكمْ
ليعلمُ رَبِّي أَنَّ بيتَيَ واسعُ

(٤) ـ أن يكون مفصولاً من لام جواب القسَم، كقوله تعالى: ((لئن مُتُّمْ أو قُتِلْتُمْ لإِلى اللهِ تُحشرون)) ، وقوله: ((ولَسَوفَ يُعْطيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى)) .

أحكام النون والفعل المؤكد بها

(١)ـ لا تَقعُ نون التوكيدِ الخفيفةُ :

(أ) ـ بعد ضمير التَّثنية ؛ فلا يقالُ: (واللهِ لَتذهبانْ).

(ب) ـ ولا بعد نونِ النسوة ؛ فلا يقال: (لا تَذهبنْ).

أَما بعد واو الجماعة ويـاءِ المخاطبة فتقَعُ، نحو: (هل تذهبونَنْ؟)، (هل تذهبِينَنْ؟) ؛ ونحو: (لا تذهبُنْ)، (اذهبُن)، (لا تذهِبنْ)، (اذهِبنْ).

(٢) ـ إِذا وقعت النون المشدَّدة بعد ضمير التَّثنية: ثبتت الألفُ ؛ وكُسِرت النونُ تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء، نحو: (اكتُبانِّ)، (لِيكتُبانِّ).

فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً ؛ حُذفت نون الرفع أيضاً ؛ كيلا تَتوالى ثلاثُ نونات ، نحو : (هل تكتُبانِّ؟) ؛ والأصل : : (تكتبانانَّ).

(٣) ـ وإذا وقعت نونُ التوكيد بعد واوِ الجماعة ـ المضمومِ ما قبلها ـ أو ياء المخاطبة ـ المكسورِ ما قبلها ـ ؛ حُذفت واوُ الجماعة وياءُ المخاطبة ؛ حَذَر التقاء الساكنين ؛ وبقيتْ حركةُ ما قبلهما على حالها ، نحو :

(أَكتُبُنَّ) ، (أَكتُبِنَّ) ، (لِيكتُبُنَّ).

(أَدْعُنَّ) ، (ادْعِنَّ) ، (لِيَدْعُنَّ).

(إِرْمُنَّ) ، (إِرْمِنَّ) ، (لِيَرْمُنَّ).

والأصلُ :

(اكتُبونَّ) ، (اكتُبينَّ) ، (لِيكتُبونَّ).

(أدْعُونَّ) ، (أُدْعِينَّ) ، (لِيَدعُونَّ).

(إِرْمُونَّ) ، (إِرْمِينَّ) ، (لِيَرْمُونَّ).

فإن كان الفعلُ مضارعاً مرفوعاً ؛ تُحذف نونُ الرفع أولاً ؛ ثم تُحذفُ الواوُ والياءُ لاجتماع ساكنينِ بعد حذف النون ، نحو :

(هل تَذهبُنَّ؟) ، (هل تَذهِبنَّ؟).

ـ والأصل : (تذهبونَنَّ) ، (تذهبينَنَّ).

(٤) ـ إن كان ما قبلَ واو الجماعة وياء المخاطبة ـ المتّصلينِ بالنون ـ مفتوحاً ؛ ثبتت الواوُ والياءُ ، نحو : (هل نَخشَوُنَّ؟) ، (اخشَوُنَّ؟) ، (هل ترْضَينَّ؟) ، (إِرْضِينَّ). غير أن واو الجماعة تضمُّ ؛ وياءَ المخاطبة تكسر ؛ ويبقى ما قبلهما على حالة من الفتح.

(٥) ـ إذا لَحِقت نون التوكيد آخر الفعل المُسندِ إلى ضميرٍ مستترٍ أو اسمٍ ظاهر؛ فُتح آخرُهُ، نحو: (هل تكتبَنَّ؟)، (ليكتُبنَّ زهيرٌ)، (أكتبن).

فإن كان مُعتلَّ الآخر بالألف؛ قلَبتها ياءً، نحو: (هل تَسعَينَّ؟)، (إسعينَّ).

(٦) ـ إذا أكدت بالنون الأمرَ المبنيّ على حذف آخره، والمضارعَ المجزوم بحذف آخره؛ رَددتَ إليه آخرهُ ـ إن كان واواً أو ياءً ـ مبنيًّا على الفتح؛ فتقول في: (ادعُ)، و(لا تدعُ)، و(امشِ)، و(لا تمش): (ادْعونّ)؛ (لا تَدْعُونّ)؛ (إمشيَنَّ.)؛ (لا تمشينَّ).

فإن كان المحذوفُ ألفاً؛ قلبتها ياءً، فتقول في: (اخش)، و(ليخش): : (إخشينَّ)، (ليخشينَّ).

(٧) ـ إذا تلي نون النَّسوة نون التوكيد المُشدَّدةُ؛ وجب الفصل بينهما بألف ـ كراهية اجتماع النونات ـ، نحو: (يكتُبْنانِّ)، و(اكتُبْنانِّ)؛ وحينئذٍ تُكسرُ نون التوكيد وجوباً؛ تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المثنى.

أما النون المخفّفة فلا تَلحقُ نون النّسوة.

(٨) ـ النون المخفّفةُ ساكنةٌ كما علمت؛ فإن تليها ساكنٌ؛ حُذفت؛ فراراً من اجتماع الساكنين، نحو: (اكرم الكريم)؛ والأصلُ: (اكرِمَنْ).

ومنه قول الشاعر:

ولا تُهينَنَّ الفقيرَ، عَلَّكَ أنْ

تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رَفَعَه

والأصل: (لا تَهينَنْ).

ويجوز قلبُها ألفاً عند الوقف، فتقول في(اكتُبَنْ) ـ إذا وقفت عليه ـ : (اكتُبا).

ومنه قول الشاعر:

أقصِرْ، فَلَسْتَ بَمُقْصِرٍ، جُزْتَ الْمَدَى
وَبْلَغتَ حيثُ النَّجْمُ تَحْتَكَ، فارْبَعا

وقول الآخر:

وإِيّاك والْمَيْتاتِ، لا تَقْرَبَنَّها
ولا تَعْبُدِ الشيطانَ والله فاعبُدا